«الأزمة العربية والتسابق نحو التطبيع .. السياقات والمآلات»

ماهر لطيف capomaher2016@gmail.com
باحث من تونس

الملخص:

يدرس هذا البحث الدوافع والسياقات التّي أدّت إلى إعلان التطبيع الإماراتي ـ البحريني مع الكيان الإسرائيلي وتداعياته على دول الخليج وإيران وعلى القضية الفلسطينية ككلّ. حيث مثّل هذا الحدث نقطة تحوّل كبيرة في أشكال العلاقات والتحالفات القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

وسنسعى في هذا البحث أيضا إلى إثارة جملة من الإشكاليات التيّ سيستدعيها موضوع بحثنا نظريا وعمليا، وبناء عليه نثير الأسئلة الإشكالية التالية:
ما هي سياقات ومآلات التطبيع الإماراتي ـ البحريني مع الكيان الإسرائيلي؟
ما هي تداعيات هذا التطبيع على القضية الفلسطينية وعلى دول الخليج؟
وكيف أسهم هذا التطبيع في تعميق أزمة الدولة في عالمنا العربي؟
وهل سيُؤدّي ذلك إلى مراجعة الفكر القومي العربي؟

وهي إشكاليات تهدف إلى مُعالجة فرضية بحثية تتعلّق بتداعيات اتفاق التطبيع وارتداداته على منطقة الشرق الأوسط، حيث أنّ هناك قيمة عملية للبحث في الآثار المستقبلية المحتملة لهذا الاعلان، وذلك لنفهم أبعاد القرارات المُتّخذة في الحاضر ولتشخيص التهديدات والفرص وكذلك لاستشراف المستقبل.

وحتى تكتسب المعالجة البحثية جدواها جمعنا بين أطوار منهجية ثلاثة، طور وصفي يهتم باستعراض مجموعة من الأفكار، وآخر تحليلي يتفهم خلفياتها ورهاناتها وما شابها من سجالات، ثم طور نقدي يُبيّن خطأ بعض الأقاويل والسيناريوهات، ويرصد مفارقتها النظرية والعملية.

الكلمات المفتاحية: التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الإسرائيلي، القضية الفلسطينية، أزمة الدولة العربية، إيران، دول الخليج، محور المقاومة، ضرورة تجديد الفكر القومي.

The Arab Crisis and the Race Towards Normalization Contexts and Repercussions

Mahir Latif
Researcher From Iraq

Abstract:

This research studies the motives and contexts that led to the announcement of the Emirati-Bahraini normalization agreement with Israel and its repercussions on the Gulf states, Iran, and the Palestinian cause as a whole. As this event represented a major turning point in the forms of relations and alliances existing in the Middle East.

In this research, we will also seek to raise a number of problems that the topic of our research will arouse theoretically and practically, and accordingly we raise the following problematic questions:

What are the contexts and outcomes of the UAE-Bahrain agreement with Israel?

What are the implications of this agreement on the Palestinian issue and on the Gulf states?

How did this normalization contribute to deepening the state crisis in our Arab world?

Will this lead to a review of Arab nationalist thought?

These are problems aimed at addressing a research hypothesis related to the implications of the normalization agreement and its repercussions on the Middle East region, as there is practical value to research the potential future effects of this announcement, in order to understand the dimensions of the decisions taken in the present, to diagnose threats and opportunities, as well as to anticipate the future.

In order for the research treatment to gain its feasibility, we combined three methodological phases, a descriptive phases concerned with reviewing a set of ideas, and an analytical one that understood their backgrounds, stakes and similar debates, then a critical development that showed the error of some of the sayings and scenarios and monitors their theoretical and practical paradox.

Key words: The Emirati-Bahraini normalization with the Israeli entity, the Palestinian issue, the crisis of the Arab state, Iran, the Gulf states, the axis of resistance, the necessity of renewing national thought.

المقـدمــة:

بعد سنوات طويلة من التطبيع السرّي، ومن تحت الطاولة، بين العرب والكيان الإسرائيلي، أعلنت كُلّ من الإمارات والبحرين التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بشكل رسمي وكامل وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وهو قرار مُتوقّع في هذا التوقيت بالذات مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية.

حيث سعى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ـ الذّي واجه ضُغوطا داخلية شديدة على خلفية فشل إدارته في التعامل مع وباء كورونا، وتصاعد المظاهر الاحتجاجية المُناهضة للعنصرية بعد مقتل جورج فلويد وما تلته من أعمال حرق وعنف ـ إلى مُمارسة مزيد من الضغوط على الدول العربية من أجل تحصيل مكاسب انتخابية.

وكشفت بعض المصادر أنّ خُطوة التطبيع جاءت بعد موافقة المملكة السعودية التّي تُريد جسّ نبض الشارع العربي والشارع السعودي من خلال الاتفاق البحريني ـ الإسرائيلي، وكانت قد أعطت موافقتها ومباركتها الضمنية على قرار الإمارات بعد أن سمحت للطيران التجاري الإسرائيلي عبور أراضيها، ولذلك توقع عديد الخبراء أن يدفع ترامب الرياض وعواصم عربية اخرى كالخرطوم ومسقط إلى الانخراط في عملية التطبيع قبل موعد الانتخابات الأمريكية المُقرّرة في شهر نوفمبر 2020.

وما ينقص التطبيع الإماراتي والبحريني مع الكيان الإسرائيلي هو مباركة المملكة العربية السعودية التّي ستضفي عليه نوعا من المشروعية نظرا لرمزيتها وقيادتها الدينية للعالم الإسلامي.

ما هي سياقات ومآلات التطبيع الإماراتي ـ البحريني مع الكيان الإسرائيلي؟

ماهي تداعيات هذا التطبيع على القضية الفلسطينية وعلى دول الخليج؟

وكيف ساهم هذا التطبيع في تعميق أزمة الدولة في عالمنا العربي؟

وهل سيُؤدّي ذلك إلى مراجعة الفكر القومي العربي؟

1 - التطبيع الإماراتي ـ البحريني مع الكيان الإسرائيلي: السياقات والمآلات

أشار عديد الخبراء إلى أنّ التطبيع الإماراتي ـ البحريني مع الكيان الإسرائيلي من الناحية الدبلوماسية يُشكّل خرقا وكسرا للإجماع العربي بشأن مسألة ظلّ يُوجد

بشأنها اتفاق منذ المبادرة العربية عام 2002، والتّي تُفيد بأنّ أي تطبيع عربي مع الكيان الإسرائيلي يجب أن يكون مقابل اعترافه بدولة فلسطين وعاصمتها القدس.

هناك أيضا أمر آخر لا يقلّ أهمية وهو أنّ الاتفاقيات التي وُقّعت في السابق بين كل من مصر (1979) والأردن (1994) كان بين دولتين على تماس جغرافي مباشر مع الكيان الإسرائيلي وكانت لهما أراضي محتلة إسرائيليا وقد وقّعا تلك الاتفاقيات لاسترداد أراضيهما.

ولكن هذا الأمر لا ينطبق على البحرين والإمارات لأنّ هذين البلدين لم يكونا في أي وقت من الأوقات في حالة حرب مع الكيان الإسرائيلي، ولم يشاركا في أي حرب ضدّه أو معه، وبالتّالي فإن ما وقع ليس اتفاق سلام وإنما كان اتفاق تطبيع لعلاقات وُجدت في السنوات الماضية بأشكال مختلفة ولو بشكل سرّي، (كانت هناك علاقات اقتصادية وعلاقات لتبادل المعلومات الأمنية وشراء المعدات الإسرائيلية من قبيل أدوات التجسس والتنصّت)، ولكن هذه العلاقات السريّة ستخرج للعلن بمقتضى هذا الاتفاق.

يُعتبر قرار تطبيع العلاقات بين البحرين والإمارات والكيان الإسرائيلي انتصار كبير للدبلوماسية العبرية وللرئيس الجمهوري الأمريكي دونالد ترامب المرشح لولاية ثانية، وهو بمثابة تحقيق حلم قديم لليمين الإنجيلي المتطرف الأمريكي ـ الصهيوني الذّي كان يعمل دوما على نزع اعتراف عربي بدولة إسرائيل بدون حلّ للقضية الفلسطينية أو حتى انشاء دولتين منفصلتين.

وبالتالي فإنّ هذا التطبيع بمثابة هدية غالية الثمن، أو إن شئنا فهو طوق نجاة لكل من ترامب ونتنياهو، حيث يواجه الأوّل هجمات داخلية وانتقادات شرسة من التيار الديمقراطي نتيجة تهاونه في مكافحة فيروس كورونا وتخبط إدارته في مواجهة ملفات دولية ساخنة كملف إيران وكوريا الشمالية والصين، إضافة إلى انهيار الاقتصاد الأمريكي، يُضاف إلى ذلك كلّه تصاعد الاحتجاجات وأعمال العنف ضدّ السياسة العنصرية الأمريكية بعد مقتل جورج فلويد، وهو يستعد إلى خوض انتخابات مجهولة النتائج أمام المُرشّح الديمقراطي جو بايدن الذي يبني أماله على انقاض فشل سياسة ترامب.

ويبدو أنّ الإمارات والبحرين مُصرّتان هذه المرّة على مُساعدة ترامب الذّي يُدير سياسة أكثر تشدّدا ضدّ إيران من منافسه، وذلك عبر الإسراع في توقيع الاتفاق مع إسرائيل وابرام صفقات أسلحة أمريكية ضخمة بعشرات المليارات من الدولارات،

والتّي ستخلق أماكن عمل جديدة للمواطن الأمريكي المتضرّر من تفشي فيروس كورونا، وهذه من أهم الأوراق الانتخابية التي استغلها ترامب من أجل الفوز بولاية ثانية.

وقد رحّب الرئيس الأميركي ـ الذّي منحته إسرائيل والبحرين شرف إعلان التطبيع بينهما ـ بهذا النجاح بعد أيام فقط على نبأ ترشيحه لجائزة نوبل للسلام بفضل الاتفاق مع الإمـارات. من جهة أخرى، يأتي هذا الإعلان في وقت بدأت فيه الحكومة الأفغانية محادثات سلام تاريخية مع حركة طالبان، وهو تقدم آخر على طريق تحقيق هدف أساس لترامب الذّي تعهّد بإنهاء «الحروب التّي لا نهاية لها.

أمّا وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو فحدّث ولا حرج، فهو يمرّ بأسوأ فتراته على الإطلاق، حيث تواجهه تهم تتعلّق بالفساد واستغلال منصبه من أجل تحقيق مكاسب شخصية، ويواجه مظاهرات كبيرة تطالبه بالرحيل، زد على ذلك تفشي فيروس كورونا حيث تجاوز عدد الإصابات حاجز 5000 إصابة يوميا في إسرائيل، وما انجرّ عنه من انهيار اقتصادي نتيجة تعطّل عديد القطاعات وارتفاع معدل البطالة، كلّ هذه العوامل ساهمت في انهيار شعبية نتنياهو.

فالكيان الإسرائيلي غدا في أسوأ أحواله على المستوى السياسي، ولا توجد قيادة مُترابطة ومُوحّدة، ويبرز ذلك في الفشل الكبير في تكوين حكومة ائتلافية بين الليكود وحزب أزرق أبيض بقيادة بني غانتس، ولا يوجد حتى شعور لدى الشارع الإسرائيلي بوجود مشروع سياسي يحقق أمالهم وطموحاتهم.

يسعى نتنياهو جاهدا إلى تغطية فشله بالموارد العربية

لذلك يسعى نتنياهو جاهدا إلى تغطية فشله بالموارد العربية، هو يُعلن الانتصار التاريخي للكيان الصهيوني ويُريد المزيد وبأقرب وقت، قبل موعد الانتخابات الأمريكية وقبل رحيل ترامب، واستباقا للانتخابات الإسرائيلية التّي ستُجرى عام 2021.

وقد أراد أن يكون التطبيع انتصارا له وحده دون غيره، فطار إلى واشنطن ولم يصطحب معه لا وزيرا ولا مسؤولا كبيرا، سوى صديقه القديم «يوسي كوهين» رئيس الموساد الذي كان له دور كبير في صياغة هذا التطبيع.

إذن الفائز والمستفيد الأكبر من هذا كله هو نتنياهو لأنّ التطبيع هو تأكيد لمقولة ظلّ يُدافع عنها وحده داخل الطبقة السياسية الإسرائيلية، وهي تلك المقولة التي تقول بأنه هنالك فصل بين القضية الفلسطينية ومسارات التطبيع مع الدول العربية،

أخذ (نتنياهو) يظهر نفسه على أنه «محطّم القومية العربية»

وأنه ليس ملزما بتقديم أي تنازل أو أرض للفلسطينيين مقابل التطبيع مع دول عربية، وهنا لا يمكن انكار أن (نتنياهو) يحمل فكرا سياسيا، وضمن سياق النسق الفكري الذي يحمله، هو أن العرب ـ فضلا عن دونيتهم ـ يتسمون بالعدوانية والغدر، ولذا فإن السلام معهم يفترض أن يكون «سلام الردع» القائم على القوة التّي تبقيهم ضعفاء، ذلك أن أيّ اتفاق سلام لا يضمن قوة «إسرائيل» وضعف العرب لا يُعادل قيمة الحبر الذّي يُكتب به وفق اعتقاده. وهو رهانه أمام خصومه السياسيين، والجمهور الإسرائيلي عموما. وهكذا أخذ (نتنياهو) يظهر نفسه على أنه «محطّم القومية العربية»، والذي سيجعل العرب يتهافتون مع كيانه، دون أن يتنازل عن «حقوق شعب إسرائيل في أرض إسرائيل وفقا لتوراة إسرائيل»[1].

(1) أنور سعيد الحيدري «الإمارات العربية: قدما نحو التطبيع»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 15أوت 2020، WWW. hcrsiraq.net

وفي المقابل هناك كثيرون يُشكّكون في الفوائد الامنية التّي يُمكن للبحرين والإمارات أن تجنيهما من هذا التطبيع، البحرين قالت صراحة أنّ هدف التطبيع الذّي وقّعته مع الكيان الإسرائيلي هو حمايتها ممّا تعتبره خطرا إيرانيا. أمّا بخُصوص الإمارات فالأمر أكثر تشعّبا، تخاف الإمارات من إيران ولكنّها تخاف أيضا من تنامي القُوّة التركية، وتخاف من المواجهة القائمة بينها وبين أكبر التنظيمات في العالم الإسلامي وهو تنظيم الإخوان المسلمين، وربّما تخاف أكثر من كلّ ذلك من وصول الديمقراطيون إلى الحكم الذي قد يُؤدّي بالسعودية إلى أن تفكّ تحالفها القائم مع الإمارات، بمعنى أن تُقدم السعودية تحت ضغط الإدارة الأمريكية الجديدة على التقارب أو التصالح مع قطر، وفي هذه الحالة سيُؤدّي ذلك إلى تراخ وبرودة في العلاقات الوثيقة حاليا بين الإمارات والمملكة العربية السعودية، أمر إن صار سيجعل الإمارات في مُنتهى الهشاشة الجيوـ استراتيجية والأمنية، أيضا تريد الإمارات تعزيز مكانة ولي عهد أبو ظبي (الشيخ محمد بن زايد آل نهيان) والمعروف في الإعلام الغربي بـ (MBZ)، في سدّة الحكم، وإبرازه كزعيم عربي تماهيا مع الأمير محمد بن سلمان، وإظهار دولة الإمارات العربية المتحدة وكأنها راعية للسلام في الشرق الأوسط، في مواجهة ما يسمى إسرائيليا وغربيا بمحور «التطرف والإرهاب»، سيما وأنه جاء قبل يوم واحد من الذكرى السنوية الرابعة عشر لحرب تموز على لبنان، والتّي أجهضت ولادة مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس من القاهرة حينها، وعلى نحو يدفع عن الإمارات تهم دعم الجماعات المتطرفة والإرهابية في الخارج، وانتهاكات حقوق الإنسان في الداخل.[2]

تخاف الإمارات من إيران ولكنّها تخاف أيضا من تنامي القُوّة التركية

(2) أنور سعيد الحيدري «الإمارات العربية: قدما نحو التطبيع»، مصدر سبق ذكره.

ولذلك كلّه أقدمت الإمارات على خطوة التطبيع العلني مع الكيان الإسرائيلي.

2 ـ تداعيات هذا التطبيع على القضية الفلسطينية:

أكّد مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى أنّ مراسيم توقيع الصفقة الرُباعية هي جنازة لمُبادرة السلام العربية التّي شكّلت الموقف العربي الرسمي منذ قمّة بيروت عام 2002، وسينتج عنها مزيد من التشتّت والانقسام من القضية الفلسطينية، والخطير في هذه الصفقة أنّها ليست مُجرّد انسجام في المواقف أو تطبيعا للعلاقات بل هي تحالف استراتيجي يُجرى توسيعه وتطويره، ومن يتحالف مع الكيان الإسرائيلي لا يمكن أن يكون مع فلسطين ولا أن يُدافع عن حقوق شعبها المشروعة.

من يتحالف مع الكيان الإسرائيلي لا يمكن أن يكون مع فلسطين

ستواجه فلسطين لوحدها، وبمعزل عن العالم العربي وعن الجامعة العربية، الكيان الإسرائيلي التّي ستطلق يده أكثر فأكثر، ولن يجد حتّى من يُندّد بجرائمه وتجاوزاته، وستستغلّ إسرائيل اتفاق التطبيع والأموال العربية من أجل تمويل المشاريع الاستيطانية وضمّ أجزاء أخرى من الضفة الغربية وحتى من غور الأردن، إضافة إلى تضييق الخناق على المقاومة الفلسطينية، وفعلا، وبالتزامن مع حفل توقيع الاتفاق في البيت الأبيض، شنّ الطيران الحربي الإسرائيلي غارات على مواقع للمقاومة في قطاع غزة.

ولا يرجع أصل الخلافات الفلسطينية وحالة الانقسام الداخلي بين فصائل المقاومة إلى الصراع على السلطة فحسب، بل هو نتيجة «لاتفاقية أوسلو» وعملية التسوية التّي أرادت انقاذ القيادة الفلسطينية بمُقايضة سياسية مع الاحتلال.

ففقدت القضية الفلسطينية بذلك معانيها الرمزية الكبيرة، وتحوّلت في نهاية المطاف إلى مصدر للتمعّش والمتاجرة بهُموم الفلسطينيّين وهو ما أفسد صميم الحركة الفلسطينية، وتم اختزال المقاومة في مُنظّمة التحرير التّي أُعتبرت المُمثّل الوحيد والشرعي للشعب الفلسطيني. وقد ساهم ذلك في تعميق الخلافات والانقسامات في البنية الاجتماعية الداخلية، فانقسم القطاع عن الضفّة وتحوّل معه الانقسام الجغرافي إلى انقسام سياسي.

لم تستغلّ الأنظمة العربية التغيرات الحاصلة في السياسة الأمريكية والهزائم الإسرائيلية المُتتالية في جنوب لبنان عام 2006 وفي قطاع غزة عام 2012 وتوقيعها لاتفاقية تبادل الأسرى، ولا تزايد النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ولم تستغلّ أيضا التغير الحاصل في سوريا وفشل المشروع الغربي في مكافحة الإرهاب

وتراجع النفوذ الأمريكي عهد أوباما (الخروج من أفغانستان والعراق) وسياسته الدبلوماسية عكس سلفه بوش، إضافة إلى تزايد النفوذ التركي وتدخّلات الأتراك المُستمرّة في شمال العراق وفي سوريا، وبدل أن تتوحّد الدول العربية وتستغل هذه التغيرات، غابت الدولة العربية الإقليمية القادرة على استغلال الظرف الدولي الجديد، وغاب معها التنسيق بين الأقطار العربية في محاولة لملء الفراغ السياسي الذّي نشأ تدريجيا في المنطقة نتيجة تآكل النفوذ الأمريكي، وتُرك الفلسطينيون وحدهم في الحصار، في مواجهة التحالف الأمريكي ـ الإسرائيلي.

ومع استلام دونالد ترامب مقاليد الحكم ضغط أكثر على الفلسطينيين وغضّ البصر عن المشاريع التوسعية الاستيطانية في الضفة، وتمخّضت ضغوطه عن صفقة القرن التّي جعلت القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل، وأوقف تمويل وكالة الأنروا التي تعتني باللاجئين الفلسطينيين، وأجبر دول الخليج على التطبيع العلني مع الكيان الإسرائيلي.

والآن ومع اعلان بعض الدول الخليجية التطبيع العلني مع هذا الكيان، فقدت الجامعة العربية مشروعيتها القائمة في جوهرها على الدفاع عن القضية الفلسطينية.

وإذ يقوم نتنياهو بمساع محمومة، ويعمل على مدار الساعة للكسب قدر الإمكان من وجود ترامب في البيت الأبيض، فإنّ القيادة الفلسطينية مشغولة جدا بأمر واحد وهو انتظار الانتخابات الأمريكية آملة أن تأتي بإدارة ديمقراطية تبعد شبح الضمّ، وتفتح المجال لمفاوضات جديدة. ما جرى حتى الآن على الساحة الفلسطينية من وحدة الموقف، ووحدة العمل ووحدة الاجتماع، هي خطوات إيجابية لكنّها لا تُنه الانقسام، ولا دليل للأسف على أن هناك مساعٍ جدّية لإنهاء الانقسام، والسبب الرئيس هو قراءة من باب الفرج ستأتي من رئيس أمريكي جديد، وليس من توافق على ترتيب البيت الفلسطيني. إن سياسة تمرير الوقت حتى تشرين الثاني/ نوفمبر لها عواقب وخيمة، وكان المطلوب هو استغلال الوقت لبناء الوحدة، فالزمن يعمل ضدّ من لا يستغلّه لصالحه[3]، فالمطلوب من السلطة الفلسطينية أن تُمزّق جميع الاتفاقيات، وأن توقف التنسيق الأمني مع الكيان الإسرائيلي، وأن تعود إلى الاتفاق الوطني الفلسطيني وإلى التوحّد بين قطاع غزة والضفة، ولا بد أن تتضمن الوحدة الوطنية الاتفاق على إدارة وبناء المجتمع وإعادة بناء مُنظمة التحرير وتنظيم عمل المقاومة والعمل السياسي في الخارج، ويعني ذلك العودة إلى المقاومة ولا يوجد حلّ أمام السلطة الفلسطينية غير ذلك، فقد جرّبت السلام المُزوّر منذ 27 عاما، وشهدت مُفاوضات عديدة ولم تُحقّق أي مكسب، بل بالعكس الكيان الإسرائيلي

(3) مال زحالقة، «نتنياهو يعلن الانتصار ويريد المزيد»، عربي 21، 17سبتمبر 2020، www.arabi21.com

ابتلع كل شيء ولم يعطِ شيئا للفلسطينيين، حيث أمسك أموال الضرائب وأخّر دفع المُستحقّات المستعجلة للحكومة الفلسطينية، وأحكم إغلاق المعابر وحاصر القطاع والضفة وأثار صراعات بين تيارات المقاومة الفلسطينية بهدف اضعافها وتفكيكها.

من جهة ثانية، إن الأثر الفعلي الأوّل لهذا التطبيع هو تغير الخريطة الاستراتيجية للمنطقة العربية ولشكل التحالفات القائمة، فاليوم لم يعد هناك شكّ، يعني عندما كنّا نتحدّث على أنّ المنطقة مُقسّمة إلى محورين، محور أوّل وهو محور المقاومة المُمتدّ من إيران والعراق واليمن ولبنان وصولا إلى غزة ويدعم حق الفلسطينيين، ومحور آخر يتعاون مع الولايات المتحدة والصهيونية في الخفاء لمنع محور المقاومة من التقدم. كان البعض يعتبر ذلك مغالاة وأنّ حقيقة الخلافات في المنطقة هي إقليمية ـ إقليمية وليست في هذا الجوهر.

لكن اليوم أصبح هذا الجوهر مكشوفا وعلنيا، وهذه ليست مُفاجأة لمن يعرف تاريخ تشكل الكيانات العربية وكيفية وصول العائلات الحاكمة للحكم، سواء إن كانت في البحرين أو في الإمارات أو حتى في السعودية، فأسسها وجذورها ليست مستقلة، بل هي تخدم الاستراتيجية الغربية والأمريكية في المنطقة وفي العالم كله منذ نشأتها. ويمكن لنا تشخيص طبيعة الحكم الحالي في دول الخليج كنوع من أنواع الحكم المطلق المُحدث نفطيا (petro-modernized-absolutism)، وقد تم رسم الإطار العام لهذا النوع من الحكم في الخليج من قبل الاستعمار البريطاني، وبنت كل عائلة حاكمة سلطتها عبر الحصول على الدعم والاعتراف والحماية من القوى الغربية، وقد تفاوتت حدة الاستعمار والنفوذ البريطاني بين دول الخليج، فكانت على أشدّها في البحرين وأضعفها نسبيا في الكويت. وتمثّل الاستثناء الأبرز في المملكة العربية السعودية، التّي كانت في خضم تكوين الدولة السعودية الثالثة في أول عقدين من القرن العشرين، والتي لم يطلها الاستعمار البريطاني مباشرة، إلا أنه له نفوذ محوري فيها، لكن من المُلاحظ أن الاستعمار البريطاني قد ثبّت حكم العوائل المختلفة في الخليج وشبه الجزيرة العربية التي حصلت على دعم البريطانيين. فكل العوائل التي حصلت على دعم «الدولة البهيّة» (كما كانت تسمى بريطانيا) قد بقيت في منصبها حتى يومنا هذا، فيما عدى إمارة المحمرة تحت حكم الشيخ خزعل، التيّ استولت عليها حكومة الشاه الجديدة في إيران، وأصبحت جزءا من منطقة الأحواز اليوم. هذا بالإضافة إلى حكم شريف مكّة في الحجاز، الذّي كان مدعوما من قبل البريطانيين قبل سقوطه وضمّه إلى الحكم السعودي المساند أيضا من قبل بريطانيا.

أمّا الحُكّام الذين لم يحصلوا على دعم الإنجليز، كإمارة الرشيد في حائل، فقد سقطوا وانتهى حكمهم، وبهذا تمكنت الإمارات الصغيرة ـ التي عادة ما يتم ابتلاعها من قبل قوى ودول أكبر منها ـ من الاستمرار على امتداد الساحل الغربي للخليج، بعد حصولها على الحماية البريطانية التي ثبّتت حكم العائلات المالكة في كلّ منها[4].

(4) عمر الشهابي، «تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربي»، مركز الخليج لسياسات التنمية، 29 أكتوبر 2019، www.gulfpolicies.org

وبالتالي فإن هذا النمط من الحكم في الخليج قد بُني على تركيز وحصر القُوّة بيد الحاكم وعائلته وذلك عبر أدوات القسر التي كانت مُتاحة في السابق لكوكبة من الشيوخ المختلفين، والتي تم تحييدها وإنشاء جهاز شرطة وجيش محترف يحتكر استعمالها، إضافة إلى الحماية التي توفرها الدول والمؤسسات الغربية التي تدعم قرارات الحكّام وتمنحها الشرعية، والتي كانت بدءا مع الهيمنة البريطانية، لتنضوي بعد ذلك تحت المظلّة الأمريكية التي لازالت إلى يومنا هذا تلعب دورا محوريا في صياغة القرارات المصيرية المُرتبطة بعلاقات المنطقة الدولية.

وربما لا أعتقد أن أياً من دول الخليج العربي تستطيع الاعتماد على نفسها في اتخاذ أي قرار دون الرجوع أو طلب الموافقة من واشنطن ضمن سياسة النفط أو المال مقابل الحماية، ولكن لن تدوم الحماية الأمريكية لها إلى الأبد. وبدل من أن تتّبع هذه الدول طريق الوحدة والتعايش فيما بينها لضمان استقرارها ومجابهة المشاريع التوسعية في المنطقة، أو حتى أن تُغيّر وجهتها نحو الصين أو روسيا القوى الصاعدة في الساحة العالمية، اتبعت طريقا مغايرا مجهول النتائج وهو التطبيع مع الكيان الإسرائيلي النائب الأول عن الأمريكان في المنطقة.

والسؤال المطروح هنا لماذا سقطت الأقنعة في هذا التوقيت بالذات، واضطرّت هذه الدول إلى تطبيع علني مع الكيان الإسرائيلي؟

أنا أعتقد أنه هناك عاملين أساسيين: أوّلهما أنّه لم يعد هناك مجال للاختباء وراء عناوين أخرى في وقت يُحرز فيه محور المقاومة تقدّما وتوسعا سريعا ويُحقّق انتصارات ميدانية مهمة، وهذا ما يُشكلّ خطرا وجوديا على الكيان الإسرائيلي.

حيث إنّ المُتتبّع والمراقب لأحوال الشرق الأوسط يلاحظ أن الدول العربية قلقة من تزايد النفوذ الإيراني والتركي في المنطقة وهي تحاول بناء منظومة أمنية جديدة برعاية أمريكية، خصوصا وأنّ اجتماع وارسو قبل عامين يتحدّث عن فكرة نيتو عربي يضمّ دولا عربية مُعتدلة (مصر السعودية البحرين الإمارات، الكويت، الأردن) وبمساعدة الكيان الإسرائيلي، بمعنى أنّه الجزء الأساس في هذا التحالف،

تظهر معالم هذه المشروع بوضوح من خلال التطبيع الذّي هو في حقيقة الأمر تحالف استراتيجي الشقّ الأهم فيه هو الجانبين الأمني والعسكري.

يُركّز التحالف الجديد على كيفية مواجهة إيران وضربها

يُريد الكيان الإسرائيلي عبر هذا التحالف أن يكون له موقع قدم في قلب الخليج وفي قلب الجزيرة العربية، كما يريد بناء قاعدة عسكرية دائمة للتجسّس على إيران والتحكمّ في الجزيرة العربية وفي باب المندب وبحر العرب أيضا نيابة عن الأمريكان، والهدف الأساس هو مراقبة إيران ومُحاربتها والتضييق عليها بشتىّ الطرق والوسائل لأنّها تمثل خطرا وجوديا واستراتيجيا على المصالح الإسرائيلية، فإيران تدعم حزب الله في لبنان وتدعم الحشد الشعبي في العراق، وتدعم الحوثيين في اليمن (تمدّهم بالأسلحة وبتقنيات متطورة وطائرات مسيرة لضرب أهداف خليجية)، كما أنهّا تدعم النظام السوري وتحميه من السقوط، وهي من تدعم المقاومة الفلسطينية من خلال اعطائها تكنولوجيا الصواريخ ومدّها بصواريخ الكورنيت التّي أذلت الميركافا الإسرائيلية ومرغت أنف الاحتلال الإسرائيلي في التراب، لهذه الأسباب يُركّز التحالف الجديد على كيفية مواجهة إيران وضربها والتجسّس عليها، وأحسن منصة لذلك هي دول الخليج، وخاصة دولة الإمارات التّي تمتلك نفوذا كبيرا ومؤثرا في المنطقة ولها شبكة علاقات قوّية مع مصر، ولها وجود في ليبيا وأثيوبيا والصومال وارتريا ولها مليشيات عسكرية في اليمن تُسيطر من خلالها على باب المندب وعلى إحدى ضفتي مضيق هرمز بالاشتراك مع سلطنة عمان.

وما دعم ترامب لهذا التطبيع إلاّ رغبة منه في وضع الكيان الإسرائيلي على الشاطئ الغربي لمنطقة الخليج وعلى حدود إيران، وبالتالي ضرب إيران ضربات سريعة وخاطفة انطلاقا من قواعد خليجية قريبة، وإذا تمعنّا الخريطة جيدا نكتشف أنّ مُعظم المفاعلات والمنشآت النووية الإيرانية هي على الخليج (أراك/ يزد/ نظانز/ فوردو/بوشهر) كذلك مُعظم حقول النفط والغاز الإيرانية وموانئ التصدير موجودة على الخليج.

وقد أعلن دان شيفتان رئيس مركز دراسات الأمن القومي بجامعة حيفا أنّ الهدف المُبطّن من هذا التحالف هو فعلا إلحاق الأذى بإيران التّي تُريد فرض هيمنتها على الشرق الأوسط، وهذا خطر حقيقي على إسرائيل والدول العربية وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. يسود اعتقاد في طهران أنّه بإمكانها السيطرة على الشرق الأوسط، وقد نجحت في

أنّ الهدف المُبطّن من هذا التحالف هو فعلا إلحاق الأذى بإيران

ذلك فعلا في سوريا والعراق واليمن وجهودها في هذا الشأن خطيرة جدا، وتحاول كلّ من الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية مُجتمعة مواجهة هذه الجهود وإيقاف التمدّد الإيراني بكلّ الوسائل.

وبدون شكّ سيحدث هذا التحالف تغييرا كبيرا في المنطقة، كما لا نستبعد في المقابل تأسيس تحالف إيراني ـ تركي لمواجهة التمدد الإسرائيلي رغم حجم الخلافات الحاصلة بينهما لأنّه في النهاية هناك خطر وجودي إسرائيلي يُهدّد مصالحهما القومية المُشتركة.

ولا أحد منّا قادر على أن يتخيل ما ستؤول إليه هذه الأحداث ولا حجم تداعيتها على منطقة الشرق الأوسط التّي تُعاني أصلا هشاشة أمنية وتذبذبا في سياساتها وتوترا في علاقاتها.

أما العامل الثاني فيتمثل في وجود رغبة أمريكية في الانسحاب من الشرق الأوسط حيث أنها لا ترغب بالدخول في معارك لا دفاعا عن النفط الذي لم تعد بحاجة إليه كما كان في السابق ولا لحماية حلفاءها في المنطقة خصوصا مع تعاظم القوة الصينية والروسية وحجم الاستنزاف الذي تعرضت له في أفغانستان والعراق. أما عن أمن الكيان الإسرائيلي ـ الابن المدلل لأمريكا ـ فلا يُستتب إلا من خلال تشكّل منظومة إقليمية تدعم أمن هذا الكيان وهذه المنظومة هي جيرانها في المنطقة.

فأوجدوا لها قديما اتفاقية كامب ديفد ووادي عربة، وما يحصل اليوم هو أخطر من كامب ديفد ووادي عربة بمعنى أن الاتفاقيات القديمة أخرجت مصر من الصراع ولم تدخل العرب في استثمارات مشتركة مع الكيان الإسرائيلي أو في حلف أمني استراتيجي. ولكن ما فعلته الإمارات والبحرين وما ستفعله السعودية وسلطنة عمان ودول أخرى لاحقا هو الدخول في استثمارات ضخمة في البنية التحتية وثانيا تحالف عسكري أمني يغير موازين القوى ويعيد تشكيل العلاقات في المنطقة يجعل من نتنياهو زعيما للجزيرة العربية، ولما لا تصبح إسرائيل عضوة في منظمة التعاون الخليجي.

أن هذا التحالف لا يخيف إيران كثيرا

ولكن هل يخيف هذا التحالف الجمهورية الإسلامية الإيرانية؟

أنا برأيي أن هذا التحالف لا يخيف إيران كثيرا وسأقدم الأسباب:

أولا: يعرف الكيان الإسرائيلي قُدرة المقاومة المتنامية والمتصاعدة في غزة، وقوتها المتصاعدة وغير المردوعة في لبنان (يعرف جيدا قدرات حزب الله المتصاعدة

يوما بعد يوم وحجم ترسانته الصاروخية التي يصنعها بنفسه داخل لبنان)، وتزود إيران حزب الله اللبناني بنحو 700 مليون دولار في السنة، وفقا لمسؤولي الحكومة الأمريكية، وإلى جانب هذا التدفق النقدي، ساعدت طهران الحزب في بناء ترسانة من حوالي 150.000 صاروخ في لبنان. ومع ذلك، فإن حزب الله يستفيد أيضا من شبكة دولية من الشركات والوسطاء لشراء الأسلحة والمعدات.

ويشير مراقبون إلى مدى الانهيار الذي بلغته الدولة اللبنانية وفقدانها للسيادة على أراضيها بسبب الحزب، في وقت تتناحر الأطراف المحلية على ما يطلق عليها الوزارات السيادية لتشكيل الحكومة المقبلة. ويتساءل مراقبون عن أي سيادة للبنان وهو ساقط عسكريا بيد إيران عبر حزب الله الذي يسيطر على معابره البرية والجوية والبحرية كافة[5].

(5) ألفة الحاجي، «إيران تدفع ثمن حربها المتعجرفة ضد العرب»، أخبار الآن، جانفي 2020، www.akhbaralaan.net

وفي المقابل لا يستطيع الكيان الإسرائيلي شن هجوم على لبنان رغم استفزازاتها المتكررة على الحدود اللبنانية ـ الاسرائيلية واستهداف عناصر من حزب الله في سوريا، وهذا من شأنه أن يخلق خللاً استراتيجياً بين الجانبين.

يعتقد هذا الكيان اليوم أن بالتفافه على الخليج يستطيع أن يردع إيران وأن يوقف مشروعها الإسلامي الأعلى القائم على تصدير الثورة، وأن يوقف تسليح وكلائها في كل من اليمن والعراق ولبنان وغزة وهذا غباء، فمن يُقدّم آلاف الصواريخ للبنان وغزة، ومن يُعطي طائرات مُسيّرة، ومن يملك تكنولوجيا مُتطوّرة حتما سيكون لديه قدرات مضاعفة لن يوقفها التواجد الإسرائيلي في المنطقة الذي سيؤدي عمليا الى اتساع جبهة المعركة، وستكون هناك جبهتين في المعركة القادمة جبهة أولى تظم الكيان الإسرائيلي وبعض الدول العربية التي ستخوض الحرب علنا ضد الجبهة الثانية التي تظم إيران وتيارات المقاومة التابعة لها.

3 ـ تداعيات التطبيع على الإمارات والبحرين وعلى دول الخليج ككل:

دخلت الدول العربية المُطبّعة المصيدة الإسرائيلية تماما مثلما دخلت منظمة التحرير الفلسطينية هذه المصيدة قبل 27 عاما، ونشاهد نفس المشهد يتكرّر اليوم، وتتغنى وتتشدق هذه الدول بالسلام والتعايش والازدهار والحياة والاستقرار ولكن ماذا حصل لفلسطين بعد 27 عاما؟ الحقيقة أن الفلسطينيين خُدعوا باتفاقهم مع اسرائيل التّي كافأتهم بحصارهم وتأخير صرف تعويضاتهم وبإبادتهم وتهجيرهم من منازلهم، وبأكثر من 800000 ألف مستوطن، والآن ستقسّم إسرائيل المسجد الأقصى مثلما قسمت الحرم الإبراهيمي في الخليل، هذه هي القصة باختصار.

ألم يكن من الأجدر والأولى طلب استضافة قواعد عسكرية أمريكية جديدة بدل التحالف مع الكيان الإسرائيلي؟ ألم يكن بوسع دول الخليج طلب الحماية الروسية أو الصينيّة؟ ما طبيعة هذا التحالف بالضبط؟ هناك من ذهب إلى أن الحديث يجري عن سلام مقابل حماية، ولكن يُخطئ من يظن أنّ إسرائيل ستهبّ لحماية أو نجدة الإمارات والبحرين أو غيرها من الدول إذا تعرضت لهجوم إيراني، فهذا يقع خارج حدود العقيدة الأمنية والاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية، ولن تتغير هذه العقيدة بتوقيع تطبيع أو غيره، ومن المستحيل أن يضحّي الكيان الإسرائيلي بأي جندي من جنوده لحماية عرش بن سلمان أو حمد بن آل خليفة أو بن زايد.

يُخطئ من يظن أنّ إسرائيل ستهبّ لحماية أو نجدة الإمارات والبحرين

ويبدو أن الأنظمة الخليجية لم تفهم بعد أن الكيان الإسرائيلي مشغول بحماية نفسه ومصالحه وليس مستعدا للتضحية بمكاسبه وبأمنه في سبيل تأمين الحماية لغيره. فإسرائيل لم تحمِ حتى مواطنيها في جنوب لبنان، حيث هُزمت عام 2000 وجرى تحرير الأراضي اللبنانية، كما هُزمت في حربها على حزب الله عام 2006، وهُزمت في قطاع غزة واضطر شارون حينها للانسحاب من القطاع نتيجة انتصارات المقاومة، وهُزمت أيضا عام 2012 شرّ هزيمة وسقطت معها أسطورة الميركافا فخر الصناعات الإسرائيلية، وسقطت معها هيبة أقوى جيش في المنطقة. فهل يستطيع هؤلاء أن يحموا دول الخليج؟

من المستحيل أن يضحّي الكيان الإسرائيلي بأي جندي من جنوده لحماية عرش بن سلمان أو حمد بن آل خليفة أو بن زايد.

وحتى أمريكا لم تعد قادرة على تحمل عبئ الدفاع عن دول الخليج بمقابل أو بدونه مع ما تتعرض له من استنزاف وضغوطات وتغيرات جديدة وعالم متعدد الأقطاب، خصوصا مع تفشي فيروس كورونا، تقوم الاستراتيجية الأمريكية الجديدة على الانسحاب من منطقة الشرق الأوسط وتجنب الدخول في أعمال عسكرية مباشرة، مكتفية باتباع سياسات العقوبات الاقتصادية القصوى. وفي إطار ذلك انسحبت من العراق، وخفضت عدد قواعدها من 13 قاعدة إلى 3، وخفضت عدد جنودها من 10 ألاف إلى 3 الاف جندي تمهيدا لرحيلها، كما هزمت في سوريا التي أنفقت فيها أكثر من 90 مليار دولار، وهي الآن تستنجد باجتماع الدوحة لتأمين انسحاب آمن لجنودها من أفغانستان ولما لا الاعتراف بإمارة إسلامية لطالبان في كابول.

حتى أمريكا لم تعد قادرة على تحمل عبئ الدفاع عن دول الخليج

بالمقابل، يؤكد ترامب للرأي العالمي والخليجي على الانجازات الإسرائيلية ويتغنى بقوتها وبأسلحتها العسكرية المتطورة، ويروج لفكرة مفادها أن الانسحاب

الأمريكي من الشرق الأوسط سينهي التوتر العسكري في المنطقة وسيبني السلم ويحقق الاستقرار بالموازاة مع ضمانة إسرائيلية بحماية دول الخليج من أي خطر قد يتهدّدها.

وهذا وهم كبير سوقه ترامب وقد وقعت في شراكه دول الخليج التي أخطأت في حساباتها مرة أخرى، وبعد فشلها في كل مغامراتها العسكرية في سوريا واليمن، فشلت أيضا في مغامراتها السياسية السلمية، وتحاول كل من الإمارات والبحرين لعب أدوار أكبر من حجمهما ومناطحة القوة الإيرانية والتركية في المنطقة من خلال المراهنة على الكيان الصهيوني.

الخطر الآن سيداهم دول الخليج وليس من قبل وسيهُدّد استقرارها وأمنها، وسيُسهم التطبيع في زيادة التوتر والاستقطاب والاحتقان في المنطقة من خلال بلورة محور إقليمي معلن ضدّ إيران، وحتما سيقابل ذلك برد إيراني، خاصة أن إيران لن تقبل بوجود قواعد عسكرية إسرائيلية في البحرين والإمارات لأن ذلك يهدد أمنها القومي، وهي لن تردّ على إسرائيل في حالة حدوث أي هجوم، بل ستضرب دول الخليج لأنها هي من استدعت إسرائيل إلى المنطقة. كما أن دول الخليج ستكون عُرضة لأيّ اشعاعات نووية قد تتسرّب من إحدى المفاعلات النووية الإيرانية في حالة ضربها.

سيُسهم التطبيع في زيادة التوتر والاستقطاب والاحتقان في المنطقة

في جعبة إيران الكثير لتفعله، فهي قادرة على ضرب السعودية والإمارات عن طريق وكلائها الذين جهزتهم لمثل هذه الظروف في اليمن والعراق، وتوريط إسرائيل واستنزاف جهودها في حرب مع حزب الله والمقاومة في غزة في وقت واحد، وهي قادرة أيضا على استغلال النعرات المذهبية في البحرين صاحبة الأكثرية الشيعية والعبث بنظام حكمها مثلما فعلت في 2012 متعللة بخيانتها للقضية الفلسطينية.

كما أن الحكام في البحرين والإمارات لم يدركوا بعد أنهم بتطبيعهم مع الكيان الإسرائيلي قد وسعوا الفجوة بينهم وبين شعوبهم الرافضة لسياساتهم أصلا، وقد زادوا الأوضاع سوءا على سوء، فلم يعودوا بمأمن من ثورات شعوبهم التي قد تحدث في أي لحظة.

في جعبة إيران الكثير لتفعله

هؤلاء لم يوقعوا اتفاق سلام، هؤلاء وقعوا اتفاق استسلام وخضوع وتبعية لإسرائيل، وسيخرجون بخيبة أمل كبيرة في المستقبل، لأنهم لم يتعظوا بمن سبقهم، وخاصّة أنور السادات الذي وعد الشعب المصري بالرخاء والتنمية والعزّ، ولكن ماذا حقق الشعب المصري بعد 40 سنة من السلام مع إسرائيل؟ حقق أكثر من 50 مليون

مصري تحت خط الفقر. كانت الاتفاقية المُوقّعة بمثابة سلام بارد على المستوى الرسمي بين البلدين ولم تؤد إلى تطبيع بين الشعب المصري والكيان الإسرائيلي فلم تنفتح الحدود الاجتماعية، ولم يتمّ تبادل الزيارات على المستوى غير الرسمي، بل حتى أن الوفود السياحية الإسرائيلية إلى مصر، كان يُنظر لها شعبيا على أنّها وفود تجسّسية أو ناشرة للفساد، وكانت مثار شك وريبة، لا محلّ ترحيب وارتياح. وأدرك الشعب المصري زيف الوعود التي قُدّمت له من الحكومات الموقعة على الاتفاقية، حول سلام وتطبيع يُؤدي إلى ازدهار ورفاهية، حين تُحوّل أموال الحرب إلى بناء والاقتصاد. فهو قد ازداد فقرا، في وقت غدت فيه عوائد بعض المشاريع الاستثمارية تصب في صالح المستثمرين الأجانب والفاسدين من حواشي النظام[6].

(6) أنور سعيد الحيدري، «التطبيع: التصوير والتصدير»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 15 أوت، 2020، www.hcrsiraq.net.

والأمر ذاته ينطبق على الأردن، فماذا حقق الشعب الأردني بعد اتفاق السلام؟ فالأردن يعيش أوضاعاً اقتصادية سيئة بكل معنى الكلمة، ولم تنفعه اتفاقية وادي عربة في شيء، ولم تنشأ عنها أية علاقات ثقافية أو اجتماعية مع الكيان الإسرائيلي، زد على ذلك استغلاله للأراضي الأردنية ونهب خيراتها وتلويث البيئة عبر انشائه مصانع مضرة بها. وها هو بعد ربع قرن من اتفاقية وادي عربة يسعى لضم منطقة غور الأردن وتحرير المسجد الأقصى من الوصاية الهاشمية الأردنية، وتحويل الأردن إلى وطن بديل للاجئين الفلسطينيين.

لن يحقق هذا التطبيع إلا أمرا واحدا هو تنامي الغطرسة الإسرائيلية ومزيدا من احتقار العرب، وقد صرّح نتنياهو بأنه تم عقد زواج كاثوليكي بين المال العربي والعقل اليهودي، وهذه اهانة ما بعدها إهانة للعرب.

صرّح نتنياهو بأنه تم عقد زواج كاثوليكي بين المال العربي والعقل اليهودي

اليوم يُنظر للعرب على أنهم شوال دولارات فقط، ليس لديهم ما يقدمونه، أما اليهود فهم من يملكون العقل والتخطيط والقدرات الصناعية والتكنولوجية، وهم من يخترعون ويبتكرون الأسلحة وهم وحدهم من يضعون الخطط للتحكم في العالم. وسترون غدا ماذا سيفعلون بالبحرين والإمارات، لن يتركوا شيئا، سيطلبون كل شيء ومتى أرادوا، سيبنون قواعد عسكرية للتجسس، سيأخذون الجزية والأموال، سيضعون قدمهم في الجزيرة العربية، وسيسيطرون على القنوات والمعابر المائية الكبرى، وسيذلون من وقعوا معهم اتفاق سلام، وستسافر الطائرات الإسرائيلية في الأجواء العربية ولن يعترضها شيء، وسيتنزه رجال الموساد بين المطارات والموانئ والمراكز الحساسة دون خوف ولا هوية مزورة، وسيضيقون الخناق على المقاومة، وسيخنقون الفلسطينيين أكثر وسيعملون على طرد فلسطين من الجامعة العربية التي أصبحت عبرية.

4 أو 5 سنوات وستنتهي الأموال العربية وستذهب قيمة النفط، اليوم نرى السيارات الكهربائية غزت العالم والسيارات كما نعرف أكبر مستهلك للبترول في ظل تراجع مرابيح قطاع الطيران جراء أزمة كورونا، حينها ستنتهي مصلحة الكيان الإسرائيلي مع العرب، وسيتوجّه إلى بلدان أخرى أكثر منفعة وربح ولكن بعد أن يُلحق الخراب بدول الخليج. لماذا لا يطبع هذا الكيان مع مالي والصومال؟؟ ببساطة لأن هذه الدول لا تملك أموالاً ولا تملك ما تعطيه لإسرائيل، إسرائيل تسير على طريق ترامب، وما تركه ترامب ستفتكه إسرائيل. فأي هوان وخضوع بعد هذا؟ الحقيقة البارزة للعيان أن ما عجزت إسرائيل عن أخذه بالحرب أخذته بالسلام. وكما يقال من يأتي بالغول لن يستطيع صرفه. هناك مشروع تركي ومشروع إيراني ومشروع إسرائيلي في المنطقة، ولكننا نحن العرب اليوم بلا مشروع عربي بلا هوية عربية... فماذا ننتظر من عرب بلا عروبة بلا مشروع بلا هوية؟

4 ـ أثر التطبيع مع الكيان الإسرائيلي في تعميق أزمة الدولة القطرية:

قبل قرون من الآن كانت الشعوب العربية تأمل بأن تتخلّص من أسر المستعمر وأن تقرر مصيرها بنفسها دون إملاءات أو ضغوط خارجية، ومن ثم كانت تتوق إلى بناء كيان دولتي سياسي قائم على مؤسسات تضم الجميع تحتها بمختلف هوياتهم وعرقياتهم وأيديولوجياتهم وتوجهاتهم.

ولكن هذه الرغبة لم تتحقق حتى بعد رحيل المستعمر وخروجه من جميع الدول العربية. وظلت أشبه بحلم بعيد المنال نتيجة عدة ظروف أسهمت في إجهاض هذا الحلم.

ورغم اتفاق العرب على تحقيق حد أدنى من أهدافهم، وعلى رأسها الوحدة العربية المنشودة، وإنشائهم الجامعة العربية التي تنضوي تحتها جميع الدول العربية من المشرق إلى المغرب، على أن تحتفظ كل دولة فيها باستقلاليتها وسيادتها الوطنية مكتفية بالتنسيق مع جاراتها في إدارة السياسة الخارجية والملف الاقتصادي وشؤون الدفاع بينها.

وهنا يصدق المثل القائل تمخض الجبل فولد فأرا، حيث تمخض النضال العربي فولد جامعة عربية ميتة أو تغط في سبات عميق، والناظر لجامعة الدول العربية على صورتها التي هي عليها الآن يدرك وضعها المزري وتخبط سياساتها وعجزها عن حل أي مشكلة أو حتى إقرار توافق عربي حول أية قضية وأولها القضية الفلسطينية التي ظلت مجرد شعار يردده الزعماء العرب في خطاباتهم.

ويعود هذا التخبط والفشل إلى غياب جبهة موحدة، وإلى حجم الانقسام والتفكك في العقل الجمعي العربي، إضافة إلى عدم التعلم من أخطاء الماضي والفشل في التحرر من أسر الموروثات الدينية والتاريخية، مع غياب استراتيجية موحدة وفعالة لحلّ المشاكل العالقة.

ولقد أدّى هذا الفشل والتردد في طرح مبادرات لحلّ الأزمات المتراكمة داخل البيت العربي إلى منح الدول الاقليمية الأخرى كإيران وتركيا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الفرصة للتدخل في شؤوننا الداخلية وفي تقرير مصيرنا وفي التلاعب بقراراتنا وفي معالجة ملفات عربية كان الأولى والأجدر أن تحل بعقلانية وجدية، وباتفاق ومعالجة عربية خالصة بعيدة كل البعد عن الخلاف والتعصب.

لم نتعلم بعد أصول العمل السياسي، ولا طرح المبادرات، كما لم نتعلم بعد ثقافة الحوار ونسيان خلافاتنا القديمة والاصطفاف مع بعضنا البعض، فازدادت الأزمات بدل أن تحل في دول تعاني أصلا من اضطرابات داخلية ومن تدخلات خارجية كحال سوريا واليمن وليبيا. لم تحل هذه المشاكل لأنها وببساطة تدار بوسائط غير عربية تتلاعب بمصير هذه الدول وتسعى إلى تأجيج الأوضاع بدل اخمادها، ونهب ثروات بلداننا.

ومازلنا إلى يومنا هذا أسرى عاداتنا القديمة وأسرى سجون الذات والتاريخ، أسرى التقليد والتخلف والرجعية حيث بقيت الدول العربية على حالتها القديمة من الضعف والتفكك والتشرذم والخلاف رافضة لكل تقدم وتحديث كان من الممكن أن يطال مؤسساتها وينهض بها تماهيا مع الشعوب الأخرى التي تعلمت من أخطائها وتجاوزت خلافاتها وحققت نهضة شاملة على جميع المستويات. صحيح أن للشعوب الأخرى خلافات لا تحصى ولا تعد (كحال اليابان بعد القنبلة الذرية، وحال ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، وحال سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وتركيا والبرازيل على سبيل المثال)، إلا أنها لم تيأس من البحث عن حلول تخرجها من أزماتها، ومن توحيد صفوفها من خلال طرح مشاريع تقدمية خلاقة قائمة على اجماع وطني أساسه الإرادة الداخلية الصلبة، مع العمل على تسويات تاريخية لقضايا كانت عائقا أمامها نحو التقدم والتطور، وهذا لا يتم إلا بالتعلم من الأخطاء السابقة وتجاوز الماضي نحو آفاق المستقبل والمصالح المشتركة.

فأخذوا دوما بزمام المبادرة وبقينا على حالنا من التبعية، وأخذنا في كل مرة تكرار نفس أخطائنا القديمة وكأن التاريخ يعيد نفسه، وكأن سنة التغيير التي تشمل بقية

المجتمعات الأخرى وسنن الكون لا تشملنا نحن العرب، مع أن إيماننا الديني أخبرنا وأكد علينا بأن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، وكأن قدرنا أن نظل في وضعية المفعول به تاريخيا بدل أن نقرر مصيرنا بأنفسنا وفقا لإرادتنا الذاتية.

هناك حاجة اليوم للفت نظر الناس إلى وجود مسألة عربية غير محلولة، وأكثر من ذلك أصبحت القضية الفلسطينية فرعا من فروعها وتشعبا من تشعباتها. ونحن نعتبر الحالة السياسية الرثّة التي تعيشها الأنظمة العربية، ومن ضمنها تعثر الإصلاحات، مكونا من مكونات القضية العربية. بهذا المعنى هنالك استثنائية عربية لأن القضية العربية لم تحل كقضية قومية. ولا يمكن بناء نظام سياسي مستقر وديمقراطية بقضية قومية غير محلولة، فلدينا ليس فقط قضية قومية عربية غير محلولة، بمعنى أنها أكبر أمة في عالمنا لم تحظ بحق تقرير المصير، بل لم تحل فيها بعد مسألة شرعية الدولة العربية القائمة، ويمكن اعتبار الدولة الأمنية البوليسية والحدود المُوجّهة ضدّ المواطن العربي نوعا من رد الفعل على عدم شرعية الدولة[7].

(7)) عزمي بشارة، «في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي»، ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص185.

لقد سقطت دول واضمحلت أخرى، وتهدمت إمبراطوريات وصعدت أخرى، واستفاقت شعوب من غفوتها وخرجت أخرى من نكبتها، إلا الشعوب العربية مصرة على البقاء في الهامش وعلى الوقوع في النكسة تلو النكسة غير آبهة بما يدور حولها، ولا طامحة في شيء غير البقاء في سباتها الشتوي الذي طال أوانه وجعل منها كالريشة في مهب الريح.

ألم يحن الأوان بعد إلى التعلم من أخطاء الماضي؟ وأن نعي خطورة التشرذم والخلاف الذي أنهكنا طويلا وجعل من جرحنا ينزف؟ جرح عنوانه المسألة العربية التي لم تحل بعد، وهي أساس كل المشاكل التي يمر بها العالم العربي قديما وحاضرا وراهنا. وقد ظلت هذه المسألة بحاجة إلى معالجة سريعة وفعالة حتى يُشفى الجرح ويندمل، وحتى نغلق الباب أمام التدخلات الخارجية الطامعة فينا وفي ثرواتنا، وهذا يتطلب منا الآن وليس غدا رأب الصدع ونبذ الخلاف والتوحد في مواجهة مصيرنا المشترك، وأن نعيش لحظتنا التاريخية الراهنة لا استرجاع أمجاد الماضي في محاولة لترميم الذات وإنقاذ ما يمكن انقاذه قبل فوات الأوان.

فسياسة التقوقع والانزواء والانعزال التي تتبعها معظم الدول العربية، إضافة إلى ترك ميادين الأزمة، أثبت الزمن فشلها، بل وأسهم في زج بعض الدول العربية في أحضان الدول الإقليمية الأخرى الراغبة في التوسع وفي استرجاع أمجاد امبراطوريتها

الماضية وفي فرض وصايتها من جديد على هذه الدول نذكر تجدد الأطماع القديمة لكل من تركيا وإيران في عالمنا العربي.

وظل السؤال الرئيس الذي أعتبر صادما للمجتمع العربي منذ القرن الميلادي السابع عشر هو السؤال الشهير الذي طرحه شكيب أرسلان «لماذا تأخر المسلمون ولماذا تقدم غيرهم؟»، يبحث عن إجابة منذ عقود طويلة من الزمن وإلى اليوم مازال مطروحا على طاولات البحث ونحن في القرن الحادي والعشرين، لاسيما وأن النخبة العربية كانت تعاين واقعها مكتفية بمجرد محاولات إصلاحية ترقيعية غير جادة هنا وهناك تحت مظلة الجامعة العربية فيما كانت أوروبا تتقدم وتبعد المسافة معها.

ورغم الربيع العربي الذي أطل، مازال العرب متخاذلين على الإجابة عن هذا السؤال وعن أسئلة أخرى تتفرع عنه من قبيل كيف يمكن مواكبة الحداثة؟ وما هي الاصلاحات التي يمكن ادخالها على بنية المجتمع العربي حتى يتمكن من النهوض؟ وما هو النظام السياسي الأمثل لتحقيق العدالة الاجتماعية والوحدة المنشودة وإنجاح منوال التنمية؟ ما هي العوائق التي تمنع عملية التحول الديمقراطي عربيا؟ وما هي المقومات الضرورية لبناء النظام السياسي الديمقراطي المنشود في عالمنا العربي؟

هذه الأسئلة تدل من جديد على وجود إشكالية عربية لم تُحل بعد كالمسألة القومية العربية، وطبيعة النظام الدولتي، والثقافة السياسية، وقضية حق تقرير المصير وما يتفرع عنها من قضايا ملحة وجادة مثل شرعية الدولة بعد الاستقلال وانتشار الهويات الفرعية (القبلية والعشائرية والمذهبية والطائفية) مقابل تراجع الهوية الوطنية الجامعة، جميعها عوائق تمنع عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية وتكشف عن هشاشة النسيج الدولتي وتهدد السلم الاجتماعي.

وقد أجمعت إجابات المفكرين والمثقفين العرب على ضرورة إعادة النظر في طبيعة النظام السياسي العربي القائم على الزبونية والعمالة والسلطوية والقرار الفردي وغياب القانون والبحث في جوهر الأزمة الحقيقية تحت العنوان القديم المتجدد وهو أزمة الدولة القطرية الذي مازال يلقي بظلاله على العالم العربي.

وما نراه اليوم خير شاهد على ذلك، ما الذي حققته العرب؟ لا شيء سوى مزيد من الحروب والمعارك والنكبات والنكسات المتتالية التي لم تجلب معها سوى النعرات المذهبية والطائفية والقبلية، فدمرت العراق وسوريا وقسمت اليمن

وليبيا والسودان وحاربت العرب بعضها البعض واستحلت الدماء واغتصبت الأوطان وهجر السكان وظهر الإرهاب وعم الخراب أوطاننا العربية. والمستفيد الأكبر من هذه الأوضاع هي إسرائيل، وكأن قدر العرب أن يبقوا متفرقين وأسرى صراعاتهم، وأن تبقى القضية الفلسطينية على رفوف النسيان.

أنّ هذا الاتفاق جاء إعلاميا سياسيا إنقاذيا وليس تاريخيا

لن تُحلّ أي قضية ولن يتقدم العرب خطوة ولن تنتصر فلسطين من دون حل للمسألة العربية، ومن دون تبلور مشروع عربي ذاتي موحد في مواجهة المشاريع الأخرى، ورفض حملات الاستيطان والتهويد وتوحيد البيت الفلسطيني مع حاضنة عربية تدعم مشروع المقاومة وحق تقرير المصير.

وعموما، ورغم الجدل المطروح، يمكن القول أنّ هذا الاتفاق جاء إعلاميا سياسيا إنقاذيا وليس تاريخيا قادرا على إحداث تغييرات مهمة في الشرق الأوسط كـ (كامب ديفد) و(أوسلو)، كما أن مسار التطبيع ظل متعثرا منذ أن انطلق قبل ما ينيف عن الأربعة عقود، وهو ظل حبيس حماية الأنظمة الرسمية، ولم يصل إلى المستوى الشعبي رغم الموجات الإعلامية والدبلوماسية الرقمية التي سلّطها الكيان الإسرائيلي على العقول العربية، وأنه في ظل وجود العقلية الإسرائيلية الحالية، فإن حالة اللا استقرار هي التي ستسيد المشهد الإقليمي إن لم تنزلق المنطقة إلى فوضى لن يُنجيها منها لا اتفاق سلام مع الإمارات ولا تطبيع مع البحرين[8].

(8) أنور سعيد الحيدري «الإمارات العربية: قدما نحو التطبيع»، مصدر سبق ذكره.

5 ـ التطبيع الخليجي مع الكيان الإسرائيلي وضرورة مراجعة الفكر القومي العربي:

يُعتبر التطبيع الإماراتي البحريني مع الكيان الإسرائيلي خيانة للقضية العربية المركزية وخيانة للثوابت وانقلابا في القيم والأدوار، حيث أصبحت إسرائيل صديقة وأصبحت فلسطين عدوة، والهدف من ذلك استهداف وشيطنة مشروع المقاومة الذي أصبح جريمة وإرهابا في عصرنا، إضافة إلى اتهام هذا المشروع بأنه امتداد للمشروع الفارسي الإيراني الذي يصفونه بأنه مشروع توسعي طامع في خيرات البلدان العربية ومناقض للمشروع العربي.

واللافت في هذه المرة أن دول الخليج تحتمي بالقومية العربية التي طالما حاربتها ووصفتها بالبدعة المناقضة للإسلام وأنها مشروع انفصالي يهدف إلى تفرقة الصف العربي، واليوم تستخدم نفس هذه الدول القومية العربية كستار تغطي به على عمالتها، ولشرعنة تطبيعها تحت باب الضرورات تبيح المحظورات، وتحت ذريعة مواجهة المشروعات

أن دول الخليج تحتمي بالقومية العربية التي طالما حاربتها

القومية التوسعية الفارسية والتركية في المنطقة، والغرض نفسه في كل الحالات هو ضرب مشروع المقاومة خدمة للأجندة الغربية.

هنا لا بد من الوقوف أمام مفهوم القومية العربية وضبطه، والتفريق بين كونه حقيقة علمية تمثل هوية تجمعها اللغة والتاريخ والمشتركات الثقافية والوجدانية، وبين القومية كايدلوجيا سياسية تمثل مشروعا مقاوما يهدف للتكتل والتعاون لمواجهة الهيمنة والاستعمار والصهيونية. فالعروبة هوية حضارية وليست عرقية وعنصرية، وتجمعها قيم الشرف والكرامة، ومن يشذ عن هذه القيم لا يمثل العروبة الحضارية في شيئ، وإنما هو عربي بالجنسية والعرق.

العروبة هوية حضارية وليست عرقية وعنصرية

والمشروع القومي العربي هو مشروع تحرر وطني يتحالف مع كل مشروعات التحرر الوطني دون أعراق أو هويات، ويتناقض مع كل مشروعات الرجعية والخيانة والتعاون مع الاستعمار حتى لو كانت من العرب العاربة. هكذا نفهم العروبة ونفتخر بها، وهكذا نفهم المشروع القومي العربي كايدلوجيا سياسية، أما استغلال القومية لمناصرة العربي الخائن والمفرط على حساب غير العربي المقاوم والشريف، فهو درب من دروب العنصرية المقيتة ولا يمت إلى القيم أو الأخلاق أو حتى السياسة في شيئ.

فالوطن العربي شئنا أم أبينا ينظر له الاستعمار ككتلة واحدة، وإن لم يتعاطَ العرب مع أمنهم بهذه النظرة ويعتمدون خيار المقاومة، فهم لا يفقهون شيئا، لا في السياسة ولا في الأمن[9].

(9) أحمد شوقي، «التطبيع الخليجي وحتمية مراجعة الفكر القومي العربي»، راصد الخليج، 16 سبتمبر 2020. www.gulfobserver.org

إن الفكر القومي العربي اليوم بحاجة إلى مراجعات وتوصيفات ومقاربات أكثر دقة للعروبة وللمشروع العربي الوحدوي وللواقع بشكل عام، فالعروبة هي من أهم أسس المشروع القومي، ولا يمكن للدول العربية الاستغناء عنها في عملية بناء أمة مواطنية للعرب أو غير العرب، العروبة أيضا أساس التعاون والوحدة الدينية بين الدول على شاكلة الاتحاد الأوروبي، كما أن وجود تيار عروبي فاعل يطرح المقومات المشتركة للدول ويلح عليها ويعارض كل تجزئة طائفية أو مذهبية، ويطرح بدائل ديمقراطية ويندمج في الحركة الثقافية ويلتحم مع وجدان الجماهير الشعبية في كل بلد، وهو ضمانة أكيدة ضد الهيمنة الطائفية أو الانتماءات التجزيئية الأخرى للأمة.

أن تكون عروبيا في أيامنا يعني أن تتخذ الهوية العربية نقيضا لتسييس الهويات التفتيتية، وأن تكون عروبيا يعني في أيامنا أن تكون بشكل واع عربي الهوية، وأن تكون عروبيا يعنى أن تعرف نفسك كعربي في فضاء الانتماءات السياسية، وأن

تكون عروبيا لا يعني أن تجعل الانتماء إلى القومية أساس المواطنة، بل يعني أن العروبة أساس حق تقرير المصير وبناء الدولة[10].

(10) عزمي بشارة، «أن تكون عربيا في أيامنا»،ط1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص85.

وبالتزامن مع غياب المشروع القومي العربي اليوم عن الساحة العربية، انهارت المرجعية الأخلاقية التي رافقها انحلال سياسي وثقافي كبيرين، وكما هو معلوم، أنه في حالة غياب مشروع وطني (سياسي واجتماعي) تتعطل عملية بناء الأمة، وهذا ما حدث في التجربة العربية التي فشلت في تحقيق الوحدة والإيفاء بوعودها بالتنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

والمطلوب هو استخلاص الدروس من التجارب السابقة ليس بالتجديد وحده، بل بنقد تراث السابقين ومحاولة بنائه من جديد بطريقة تتماشى مع ضرورات المرحلة الراهنة، ولا يتم تجديد الفكر القومي في ندوة أو مؤتمر بل التجديد يكون بتقاطع بين مسار حاجات تنتجها العملية الاجتماعية التاريخية ومسار تاريخ الأفكار وتطورها، وهنا نشدد على حاجة المجتمعات العربية إلى مفكرين جدد يتصدون لقضية الإصلاح والتجديد وذلك بطرح رؤية جديدة مغايرة للسابق تتطلب جرأة وتحررا في معالجة القضايا العالقة، والمطلوب ربط القومية بالديمقراطية وحقوق الإنسان، والاهتمام بمكانة الفرد (المواطن) في الدولة وتفعيل الحقوق والحريات بغض النظر عن ديانته أو مذهبه أو توجهاته الأيديولوجية، و»المطلوب الاستمرار على الطريق، وهذا يعني الإتيان بجديد، وليس تجديد القديم، لا تجديده ولا إنكاره، ولا استنكاره، بل فهمه نقديا والبناء عليه. القديم هو تاريخ الحركة الوطنية والتيار القومي. وهو تاريخه الحي. والتيار القومي المعاصر هو استمرار لهذا التاريخ. ولكن لم يعد التجديد والإصلاح بالأدوات القديمة كافيا، كما لم يعد الحنين والاجترار مقبولا. ولا بُدّ من طرح مشروع سياسي جديد منتم عن وعي إلى هذا التاريخ. قد يصح الحديث عن تجديد الفكر، ولكن لا يمكن ترقيع وتجديد المشروع السياسي. لا بد من طرح مشروع وبرنامج جديد يتماشى مع ظروف عصرنا»[11].

(11) المصدر نفسه، ص30.

ويفترض أن يهدف هذا المشروع إلى بناء الأمة والمجتمع والاقتصاد والنهوض بحالة المجتمعات العربية وتحقيق التنمية والاستجابة لمطالب المواطنين في العيش بكرامة وحرية ومساواة ضمن مناخ سياسي ديمقراطي. كما يجب تبني خيار المقاومة كثقافة عامة توحد جميع الشعوب العربية من المحيط إلى الخليج ولا تفرقها، مقاومة ذات أفق سياسي واضح المعالم تهدف إلى اذكاء الروح الوطنية والتحرر من هيمنة الاحتلال ونبذ التفرقة التي ينشرها بين فصائلها، وبالتالي فإن

شرط تحقيق النهضة العربية مرتبط بتبني خيار المقاومة لاسترداد الحقوق المسلوبة والسيادة المغتصبة والثروات المنهوبة، ولا أعرف للعرب طريقا غير هذا.

ثقافة المقاومة هي موقف وممارسة

يجب أن تتجذر المقاومة في الوجدان العربي، وأن تتوارث بين الأجيال جيلا بعد جيل، ثقافة المقاومة هي موقف وممارسة، موقف يرفض الخضوع للاحتلال الأجنبي ويرفض التواطؤ معه، ويتم التعبير عن هذا الرفض بدرجات أرقاها الكفاح المسلح المنظم وصاحب الاستراتيجية الموحدة، ويرافق هذا الموقف تأكيد على الوطنية وحرية الوطن وفهم وطني لتاريخه، ورفض للخيانة وتعبيراتها الأخلاقية والسلوكية والسياسية»[12].

(12) عزمي بشارة، «أن تكون عربيا في أيامنا، مصدر سبق ذكره، ص35.

وإن لم يحدد الفكر القومي مشروعه بدقة ويأخذ في حسبانه القيم والأسس التي تحدثنا عنها فهو مهدد بأن يصبح مشروعا رجعيا لا فائدة منه. وتقع على الشعوب الخليجية مسؤولية كبرى في ذلك، فإن ارتضت بقيادة مشروع التطبيع الراهن والتغاضي عنه، فهي تدشن لنفسها هوية جديدة، ولن تتسامح الأجيال القادمة مع هذا الجيل على ما اقترفه من جريمة مثل التي ترتكب حاليا باسم المصلحة الوطنية ومتغيرات الواقع من قبيل تنكيس الرأس حتى تمر العاصفة.

الخاتـمــة:

قد نرفض اتفاق السلام وقد نقبله، ولكن الأكيد أننا بحاجة كذلك لرفض هذا الواقع السيء الذي ترزح تحته الدول العربية ولما لا الثورة عليه، كما أننا بحاجة إلى إعادة قراءة التاريخ قراءة دقيقة وموضوعية بعيدا عن الاهواء والانفعالات، وأن نبحث في تناقضات أولئك الزعماء الذين حكمونا وحيرونا باشتراكيتهم وثرواتهم، بمقاومتهم وحقيقة انهزاماتهم، بشعاراتهم التقدمية وواقع الشباب العربي الأليم، بديمقراطيتهم ومعاناة الظلم وغياب الحريات.

لقد كنا خير أمة أخرجت للناس، ولكن أين نحن الآن من الأمم الأخرى؟ وتأتي الحيرة من السؤال الأهم، كيف يمكن لخير أمة من بين الأمم أن تنهزم أمام بضعة ملايين من اليهود في فلسطين؟

إن الأمم الحية لا تنهزم، لأنها تختار مصيرها وقادتها وتحاكم التاريخ من دون أن تخلّده، هي أمم تُسقط قادتها العظام إذا ما أساؤوا استخدام مقدرات الدولة وأهدروها، أو بددوا طاقات شعوبهم، فالعظمة عند الشعوب «المختارة» في أي بقعة من بقاع الأرض هي للشعوب نفسها وليس لقادتها، وإن عظموا.

أما نحن العرب «شعب الله المحتار» حتى الثمالة، فمشغولون بصراعاتنا الداخلية، وشعاراتنا التقدمية، نكفر بعضنا بعضا، ونوزع أنفسنا على الفرق الناجية على أسس طائفية ومذهبية ضيقة، فلا نجرؤ على نقد أنفسنا ولا نقبل النقد من أبناء جلدتنا[13].

(13) حسن إسميك، «سانشو وشعب الله المحتار»، جريدة النهار العربي، 22 سبتمبر 2020. www.annahar.com

يُردّد العرب مقولة «وكفى الله المؤمنين شر القتال»، فأي قتال ذاك الذي كفانا الله شره، وأي معركة تدار لأجل فلسطين ونحن لا ندري بها؟ وأي مستقبل للقضية العربية؟

قائمة المصادر:

1 - أحمد شوقي، «التطبيع الخليجي وحتمية مراجعة الفكر القومي العربي»، راصد الخليج، 16 سبتمبر 2020. www.gulfobserver.org

2 - إسميك حسن، «سانشو وشعب الله المحتار»، جريدة النهار العربي، 22 سبتمر 2020. www.annahar.com

3 - الحاجي ألفة، «إيران تدفع ثمن حربها المتعجرفة ضد العرب»، أخبار الآن، جانفي 2020. www.akhbaralaan.net

4 - أنور سعيد الحيدري «التطبيع: التصوير والتصدير»، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 15 أوت 2020. www.hcrsiraq.net

5 - بشارة عزمي، «أن تكون عربيا في أيامنا»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2009.

6 - جمال زحالقة، «نتنياهو يعلن الانتصار ويريد المزيد»، عربي 21، 17سبتمبر 2020، www.arabi21.com

7 - عمر الشهابي، «تاريخ نشوء الحكم المطلق في دول الخليج العربي»، مركز الخليج لسياسات التنمية، 29 أكتوبر 2019 www.gulfpolicies.org

8 - «في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي»، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2008.